الفاعلون العموميون والقانون الأساسي للميزانية

أسّس القانون الأساسي للميزانية لمسار جديد ينبني على الحوار وتبادل المعطيات بكل شفافية بما يمكّن من اتخاذ القرارات المناسبة بهدف تحقيق أهداف السياسة العمومية.

وعلى هذا الأساس فإنّ توضيح أدوار مختلف المتدخلين في تنفيذ السّياسة العموميّة والعلاقات بينهم تعدّ مرحلة ذات أهمية بالغة في تكريس وتفعيل حوار التصرف، لا سيما بالنسبة إلى ا لفاعلين العموميين بلعتبارهم متدخلين في تنفيذ السياسات العمومية ويعتبرون في بعض الوضعيات القاطرة الرئيسية لتحقيق أهدافها.

وتنحصر مسؤولية الفاعلين العموميين في التزاماهم بتحقيق الأهداف الموكولة إليهم من قبل رؤساء البرامج وتوثق هذه الالتزامات في إطار عقد على المدى المتوسط (3 سنوات) يمضى بين الطرفين على أن تتم الإفادة بصفة دورية بتقدم تنفيذها.

إن الفاعلون العموميون رغم أهمية مساهمتهم في تنفيذ السياسات العمومية، **ليسو معنيين** بتنزيل بعض مقتضيات القانون الأساسي للميزانية على مستواه م سواء من خلال اعتماد تقسيم برامجي أو تبويب ميزانياتي أو إعداد وثائق الأداء (المشروع والتقرير السنويين للأداء). كما أنهم ليسو معنيين بإعداد البرمجة السنوية للنفقات أو الانخراط في نظام الرقابة المعدلة للنفقات أو اعتماد وثيقة ميثاق التصرف.

وذلك بإعتبار أن الفاعل العمومي هو هيكل مستقل إداريا وماليا ويخضع في طرق تسييره إلى نصوص ترتيبية خاصة وينشط في محيط تنافسي على أساس مؤسّسة خاصّة تهدف إلى تحقيق الربح الماديّ ، وهو ما يقتضي أن يتم إعداد ميزانيته السنوية على أساس بلوغ أهدافه الخاصّة و تحقيق أهداف السياسة العمومية المعنية.